

توصيات له في هذا الشأن، لكي يتسنى للجمعية العامة ان تتخذ القرارات اللازمة بشأن انشاء جامعة دولية في اقرب موعد ممكن .

الجلسة العامة ١٩٢٥  
١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٠

القرار ٢٦٢٦ ( الدورة ٢٥ )

السيادة الدائمة للبلدان المتنامية على  
مواردها الطبيعية وتوسيع المصادر الداخلية  
للتراكم اللازم لاهداف الانماء الاقتصادي

ان الجمعية العامة ،

ان تدكر بقراراتها ٦٢٦ ( الدورة ٧ ) المتخذ في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٢ ،  
و ١٨٠٣ ( الدورة ١٧ ) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ و ٢١٥٨ ( الدورة ٢١ )  
المتخذ في ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦ و ٢٣٨٦ ( الدورة ٢٣ ) المتخذ في ١٩ تشرين  
الثاني (نوفمبر) ١٩٦٨ بشأن السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية ،

وان تشير الى الاحكام ذات العلاقة من الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة  
الانمائي الثاني ( ٥٣ ) ،

وان تؤكد من جديد ضرورة متابعة الجمعية العامة دراسة هذه المشكلة ،

وان تلاحظ مع التقدير الجهود التي تبذلها البلدان المتنامية لتعبئة مواردها الداخلية  
واستخدامها الفعال ،

وان تأخذ بعين الاعتبار أن تمويل الخطط الانمائية للبلدان المتنامية يتوقف ، الى عدد  
بعيد ، على الشروط التي يتم بموجبها استغلال مواردها الطبيعية ، كما انه يتوقف ، في عدد من  
البلدان المتنامية ، على نصيبها من ارباح الاستثمارات الاجنبية في اراضيها ،

وان تعترف في هذا الصدد بما للخبرة الايجابية التي تكتسبها البلدان المتنامية في ممارسة  
سيادتها على مواردها الطبيعية من اهمية في زيادة تعبئة مواردها الداخلية من اجل الانماء وفي  
وضع وتنفيذ خططها الانمائية القومية ، كما تعترف بأن من شأن هذه الخبرة ان تؤدي الى بعض  
النشاط في الجهود المضطلع بها على الصعيد القومي من اجل الانماء الاقتصادي للبلدان المتنامية ،

---

( ٥٣ ) القرار ٢٦٢٦ ( الدورة ٢٥ ) .

وان تعترف بذلك بمعاجة جميع البلدان الى ممارسة حقوقها ممارسة كاملة لكي تضمن الاستخدام الأمثل لمواردها الطبيعية، الأرضية منها والبحرية، من اجل غير ورفاهة شعوبها وحماية بيئتها،

١ - تحييط علما بتقرير الامين العام المصنوع : " السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية (٥٤) " ؛

٢ - وتؤكد من جديد حق الشعوب والأمم في السيادة الدائمة على ثروتها ومواردها الطبيعية، وهذه السيادة التي يجب ان تمارس لما فيه مصلحة انمائها القومي ورفاهية شعب الدولة المعنية ؛

٣ - وتتعرف بأن ممارسة البلدان المتنامية لسيادتها الدائمة على مواردنا الطبيعية ضرورة جديا لتمكينها، بصورة خاصة، من التسجيل بنمائها الصناعي، وتؤكد في هذا الصدد على اهمية دور منظمات الامم المتحدة المختصة في تشجيع مشاريع معددة تتصل بالموارد الطبيعية للبلدان المتنامية ؛

٤ - وتطلب الى الحكومات ان تواصل جهودها الرامية الى التنفيذ الكامل للمبادئ والتوصيات التي تتضمنها قرارات الجمعية العامة المذكورة آنفا ؛

٥ - وتدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى الاعاز الى لجنة الموارد الطبيعية في ان تضمن برنامج اعمالها وضع تقرير دوري عن المنافع التي تحصل عليها البلدان المتنامية من ممارستها السيادة الدائمة على مواردنا الطبيعية، مع اشارة خاصة الى اثر ممارستها هذه على زيادة تعبئة مواردنا، ولا سيما الطبيعية منها، من اجل انمائها الاقتصادي والاجتماعي، وعلى خروج رؤوس الاموال منها، وكذلك على نقل التكنولوجيا ؛

٦ - وتدعو كذلك الدول الاعضاء الى اعلام لجنة الموارد الطبيعية، بواسطة الامين العام، عما احرزته من تقدم في سبيل ضمان ممارستها لسيادتها الدائمة على مواردنا القومية، وبخاصة عن التدابير المتخذة للتحكم في خروج رؤوس الاموال منها بصورة تنسجم مع ممارسة سيادتها ومع التعاون الدولي ؛

٧ - وترجو الامين العام مواصلة الدراسة المطلوبة في الجزء " ثالثا " من قرار الجمعية العامة ١٨٠٣ ( الدورة ١٧ ) وتقديم التقرير المطلوب في القرارين ٢١٥٨ ( الدورة ٢١ ) و ٢٣٨٦ ( الدورة ٢٣ )، آخذا بعين الاعتبار اعكام هذا القرار أيضا ؛

٨ - وترجو الامين العام ان يقدم التقرير المذكور في الفقرة ٧ أعلاه، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والعشرين .

الجلسة العامة ١٩٢٦

( ١ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٧٠ )